

مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 – Issue 44, Year 7th , Jan.

الأزمة المالية العالمية:وآثارها على الاقتصاد العربي

الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتي
خبير التعاون الدولي- الأمانة العامة لمجلس الوزراء
قطر – الدوحة

المقدمة:

لم يكن المجتمع الدولي برمته في حيرة من أمره اقتصادياً ومالياً كما هو عليه الحال في عالمنا اليوم ، ولم يسبق أن شهد حالة من عدم الثقة كما شهدها أثر الأزمة المالية الحالية والتي لم تكن أزمة رهونا عقارية فحسب ، بل كانت أزمة تعاملات لا أخلاقية بامتياز أوضحت الوجه المتوحش للرأسمالية، وبينت مدى هشاشة النظام الاقتصادي والمالي الرأسمالي وضعف قواعد الرقابة على العمليات المالية والمصرفية العابرة للحدود.

إن الأزمة المالية العالمية التي يشهدها العالم اليوم تعد من أكثر الأزمات التي شهدها الاقتصاد العالمي حدة منذ أزمة الكساد العظيم التي اجتاحت العالم خلال الفترة (1929-1933) والتي كانت لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي برمته، حيث شهدت أسواق المال والعقارات والعمل تدهوراً كبيراً كانت وقد كانت لها انعكاسات بالغة الخطورة على كافة الاقتصاديات الغنية والفقيرة وأن تباينت هذه الانعكاسات من دولة لأخرى، وتشير التقديرات إلى حجم الخسائر المالية الحقيقية للعام 2008 قاربت 50 تريليون دولار وهو ما يعادل الناتج الاقتصادي العالمي السنوي.

وبالرغم من خطط وبرامج الإنقاذ المالي التي طبقتها الدول المتقدمة صناعياً وكذلك الدول النامية ومبادرات المنظمات المالية الدولية وكان أخرها قرارات قمة العشرين التي عقدت في لندن في ابريل 2009 للتصدي لمخاطر هذه الأزمة وتداعياتها ، غير أن الوقائع الاقتصادية على الأرض تشير أن إلى أن جميع هذه البرامج والخطط لم تكن سوى مسكنات للتخفيف من أوجاع الاقتصاد العالمي والذي يحتاج إلى قرابة عشرة سنوات لكي يستعيد عافيته وهذا لا يتحقق إلا في ظل سلامة العمليات المالية والقواعد التي تحكم النظام المصرفي العالمي

وسوف نتناول في هذا البحث نشأت الأزمة المالية العالمية وأسبابها وتجلياتها وآثارها المتوقعة على الاقتصاد العربي ، وبيان السبل الكفيلة للتقليل من انعكاساتها على الأوضاع التنموية في البلاد العربية.

أولا- جذور الأزمة المالية العالمية:

بدأت جذور هذه الأزمة في الواقع في أغسطس عام2007 بسبب تأخر سداد القروض العقارية الممنوحة برهونات وضمانات غير كافية، علاوة على أن كثيراً من القروض الإسكانية منحت للمقترضين من أصحاب المراكز الائتمانية الضعيفة وغير المؤهلين للحصول على أسعار الفائدة الأقل

السائدة في السوق العقارية المضمونة برهونات من الدرجة الأولى، أي أن الأزمة مبعثها انفلات وتهور وعدم انضباط بأساسيات العمل المصرفي السليم، كما فاقم من هذه المشكلة محاولات التحايل على إجراءات الرقابة المصرفي المعتادة من خلال التخلص من هذه القروض المشكوك في تحصيلها في شكل نقلها من موازنات المصارف وتحويلها إلى سندات ثم تسويقها إلى كثير من المؤسسات المالية بعروض وعوائد مغرية.

ولم تلبث هذه العمليات المصرفية أن واجهت مشاكل عند ارتفاع أسعار الفائدة في عام 2007 وبداية تدهور سوق العقار، حيث لاحظنا منذ صيف 2007 كثيراً من المصارف المتورطة في هذه الممارسات والتي بدأت تكشف عن خسائر كبيرة نتيجة لهذه المشكلة التي تبينت فيما بعد بأنها مشكلة كبيرة طالت الكثير من المؤسسات المالية في الولايات المتحدة وفي دول أوروبا وبقية دول العالم.وكنتيجة حتمية للخسائر المالية التي تكبدتها هذه المؤسسات لم يعد فيما تبقى من رؤوس أموالها ما يسمح لها بالقيام بأعمالها التمويلية الاعتيادية، المسألة التي انعكست في صورة انكماش أعمال وتمويل هذه المصارف والمؤسسات، علاوة على تخوف هذه المؤسسات من التعامل مع مؤسسات ومصارف أخرى قد تكون متورطة في هذه الأزمة بصورة قد لا تسمح لها باسترجاع تمويلاها وقروضها.ومن هنا نشأت مشكلة نقص السيولة كما قاد ذلك إلى ارتفاع تكاليف التمويل والحصول على السيولة المطلوبة.وسواء تعلقت المسألة بمشكلة الرهن العقاري التي تعد بداية الأزمة المالية أو ما نجم فيما بعد من أزمة سيولة، فكافة هذه الجوانب لازالت تمثل أزمة أو خلل في النظام المالي والمصرفي.(1)

ويمكن القول بأن هذه الأزمة ترجع إلى تحكم مؤسسات مالية كبيرة وعملاقة(مصارف وشركات استثمار) لا تعنى ببناء اقتصاد حقيقي بل تعنى بتحقيق الربح من خلال دائرة منفصلة عن الاقتصاد الحقيقي بل وفي عداء فعلي معه، حيث أصبح توليد الثروة يتم عن طريق المضاربات وعمليات المقامرة في البورصات، متجاوزة كل القواعد والمبادئ الصحيحة التي تستدعيها عمليات منح الائتمان وإجراءات العمل المصرفي السليم، كما أن هذه المؤسسات أهدرت معايير الكفاءة من خلال غياب الشفافية والمعلومات والتصنيف الخاطئ والمظلل للمخاطر والعوائد المرتبطة بها، علاوة على ضعف تطبيق نظم الإشراف والرقابة، وكان حصاد كل ذلك أن بلغت قيمة الاقتصاد المالي ثلاثة أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، حيث بلغت (148) تريليون دولار فيما بلغت قيمة الاقتصاد الحقيقي (48) تريليون دولار(2).

إن الدرس المستفاد من هذه الأزمة يتمثل بسقوط نظرية أن السوق دائماً على حق، وكذلك سقوط الفكر الاقتصادي الذي ينادي بتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاكتفاء بدور المراقبة عن بعد، وفشل النظام المالي العالمي الذي ارتكز على اتفاقية بريتون وودز في معالجة الأزمة وتحقيق الاستقرار المالي العالمي.



مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Issue 44, Year 7th , Jan.

إن تخطى هذه الأزمة يستدعي نظام مالي جديد في ظل اتفاقية بريتون وودز جديدة تضع الاقتصاد الحقيقي في المقام الأولى وتجعل من العملية المالية تهدف إلى دعم الاقتصاد الحقيقي وتحقيق أرباح معقولة ناجمة ليس عن عمليات المقامرة وأعمال المضاربة، وإنما من خلال مساندة ودعم الشركات والمؤسسات الإنتاجية.

ثانيا- آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي:

أثرت الأزمة المالية العالمية والتي تحولت مؤخراً إلى أزمة اقتصادية عالمية على مسار الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وعلى أسواق العمل وعلى مصادر تمويل التنمية الدولية ، وفيما يلي توضيح لتلك الآثار.

1- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي:

من المتوقع هبوط النمو العالمي إلى 0.5% في عام 2009، حيث لوحظ حدوث هبوط سريع في مستوى الناتج والتجارة العالميين خلال الشهور الأخيرة من عام 2008، وهو أدنى المعدلات المسجلة منذ الحرب العالمية الثانية. ورغم ما اتخذ من إجراءات واسعة النطاق على مستوى السياسات، فلا تزال الضغوط المالية على حدتها، مما يجذب الاقتصاد الحقيقي نحو الهبوط، ولن يتسنى تحقيق التعافي الاقتصادي الدائم حتى يستعيد القطاع المالي قدراته الوظيفية وتتم إزالة المعوقات المعطلة لأسواق الائتمان.

وتشير التوقعات الحالية لصندوق النقد الدولي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 2% في عام 2009، وهي المرة الأولى التي يسجل فيها الناتج انكماشاً في مرحلة ما بعد الحرب الكونية الثانية، مع خسارة تراكمية تعادل الخسارة المسجلة في فترتي 1974-1975 و1980-1982. ومع ذلك يتوقع أن يبدأ تعافي الناتج في أواخر عام 2009 ليصل على 1% في عام 2010، وذلك إذا تم اتخاذ مزيد من التدابير الشاملة والمنسقة على مستوى السياسات المالية بحيث تسهم في عودة الأوضاع الاقتصادية إلى الأسواق، علاوة على توفير دفعة تنشيطية قوية من المالية العامة وإجراء تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة لدى كثير من الاقتصاديات المتقدمة.

أما في الاقتصاديات الصاعدة والنامية فمن المتوقع أن يشهد النمو فيها تباطؤاً حاداً من 6.25% في عام 2008 إلى 3.25% في عام 2009، تحت وطأة التراجع في الطلب على الصادرات وانخفاض الموارد الموجهة لتمويلها، وهبوط أسعار السلع الأولية، وازدياد قيود التمويل خصوصاً في الاقتصاديات التي تعاني من اختلالات كبيرة (3).

2- تزايد أعداد العاطلين عن العمل:

تعد انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سوق العمل من أشد المخاطر التي نشأت عن الأزمة، حيث تعرض سوق العمل إلى هزة كبيرة وتدهور الوضع المالي والإداري للشركات مما اضطرها



مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 Issue 44, Year 7th , Jan. – 2010

للتخلي عن عدد كبير من موظفيها، حيث تشير أحدث الإحصاءات إلى معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي قد وصل إلى 7.5% وهو أعلى معدل منذ عام 1974، كما أن عدد فرص العمل التي تم فقداها في الولايات المتحدة منذ بداية الركود الكبير حتى مطلع فبراير 2009 كان بحدود 3.6 مليون فرصة عمل(4).

ويشير تقرير صدر في يناير 2009 عن منظمة العمل الدولية والمعنون ***" اتجاهات الاستخدام العالمية*** إلى أن ما يصل إلى 51 مليون وظيفة في شتى أنحاء العالم قد تختفي بنهاية العام الحالي نتيجة للتباطؤ الاقتصادي بسبب الأزمة المالية، وأن هذا سيؤدي إلى زيادة نسبة البطالة عالمياً إلى 7.1% في نهاية عام 2009 مقارنة بـ 6% في عام 2008 و5.7% في عام 2007، وفي أكثر توقعات منظمة العمل الدولية تفاؤلاً فإن 18 مليون شخص سيفقدون وظائفهم إضافة إلى توقعات المنظمة السابقة، مما يعني خسارة 6.1% من الوظائف عالمياً.وستكون الدول النامية الأكثر تضرراً من خسائر الوظائف الإضافية. كما ويشير التقرير إلى أنه إذا تفاقم الكساد في عام 2009 وهو ما يتوقعه كثير من الخبراء فستتفاقم أزمة الوظائف العالمية بشدة، ويمكننا أن نتوقع تدهور الدخل وظروف العمل الأخرى بالنسبة لكثيرين ممن ينجحوا في الاحتفاظ بوظائفهم (5)

3- الآثار على القطاع المصرفي العالمي:

تضرر القطاع المصرفي العالمي كثيراً من نتائج الأزمة المالية، حيث أدت إلى إفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية منها على سبيل بنك ليمان براذر وتعثر العديد منها، وقد بلغت خسائر المصارف الأوروبية والأمريكية نتيجة أزمة الرهن العقاري بنحو 500 مليار دولار.(6)

أما بالنسبة للمصارف وبنوك الاستثمار التي لم تتعرض لخسائر فقد انخفضت أرباحها خلال عام 2008 بنسب كبيرة جداً نتيجة لتراجع الإيرادات في كافة الأنشطة.

ولمواجهة عمليات الإفلاس والتعثر التي تتعرض لها المصارف عمدت الحكومات في الولايات المتحدة وأوروبا وفي آسيا إلى تبني حملة إنقاذ لها، حيث تقدر قيمة خطة تنشيط الاقتصاد العالمي بنحو 2.25 تريليون دولار منها 787 تريليون دولار قسمة خطة إنقاذ الاقتصاد الأمريكي التي وافق عليها الكونجرس الأمريكي والتي تتضمن، ضمانات ائتمانية وضخ المزيد من الأموال بهدف زيادة السيولة في القطاع المصرفي ودعم المصدرين في إطار الجهود العالمية لتحقيق استقرار الأسواق العالمية (7).

4- تراجع قيمة الأسهم في الأسواق العالمية:

تراجعت قيمة الأسهم في أسواق الأوراق المالية العالمية، حيث قدر جيرمي باي نائب رئيس في مؤسسة الأبحاث والتسويق " **أس اند ب كابيتال أي كيو**" الخسائر العالمية في سوق الأوراق المالية على الصعيد العالمي حتى مطلع عام 2009 كانت نحو 13 تريليون دولار، منها 7 تريليون دولار في الولايات المتحدة وهو ما يشكل حوالي 54% من إجمالي خسائر أسواق الأوراق المالية في العالم.(8)

ويتفاوت التراجع في قيمة الأسهم بين أقاليم العالم، حيث كان التراجع الأكبر في قيمة الأسهم الأمريكية، ثم الأوربية، ثم بعد ذلك في اليابان ودول جنوب شرق آسيا، أما على صعيد نوع الأسهم فقد كانت الخسائر الأكبر من نصيب الأسهم الخاصة بالشركات العقارية والمصارف وشركات الاستثمار والتأمين، وكانت أقل في الشركات الصناعية والتي تفاوتت فيها الخسارة من صناعة لأخرى، حيث كانت صناعة السيارات هي الخاسر الأكبر في مجال الصناعة.

5- انخفاض الطلب على النفط:

لقد قادت الأزمة المالية العالمية إلى خفض الطلب العالمي على النفط نتيجة لحالة الركود وتباطؤ النمو الاقتصادي التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، حيث انخفضت التوقعات لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2008 من (2.1) مليون برميل يومياً في بداية عام 2008 إلى (200) ألف برميل يومياً الآن وربما صفر في وقت لاحق نتيجة للكساد العالمي.ففي الولايات المتحدة وحدها انخفض مستوى الطلب على النفط بحدود مليون برميل يومياً في عام 2008 قياساً بالعام المنصرم، مع العلم أن آخر مرة انخفض فيها الطلب بمثل هذا المستوى كان في عام 1981عشية الركود الذي كان يعرف حتى الآن بأنه الركود الأسوأ منذ الكساد العظيم (9).

وغني عن البيان فإن انخفاض الطلب العالمي على النفط أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط بأكثر من 100%، المسألة التي دعت دول الأوبك إلى تخفيض إنتاجها من النفط الخام، وإيقاف عمليات التوسع والاستثمار في الصناعات النفطية في محاولة منها للحد من التدهور في سعر برميل النفط، والذي هبط إلى اقل من 40 دولار ،ثم بدء يرتفع وهو الان بحدود 70 دولاراً للبرميل.

6- انكماش حجم المعونة الدولية:

بالرغم من الدور الذي لعبته المساعدات الإنمائية التي تعد من الابتكارات التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في رفع مستويات المعيشة وحفز الاقتصاد في مختلف الدول النامية، حيث استخدمت تلك المساعدات في تعزيز الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وفي تنمية الهياكل الأساسية مثل الطرق والسكك الحديدة والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات توليد الطاقة، وإقامة محطات وشبكات المياه والصرف الصحي، غير إنه من المتوقع أن لا تفي الدول الغنية بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي عقد بالدوحة في نوفمبر 2008 بالالتزام بالنسب المقررة بشأن تقديم المساعدات على الدول النامية، حيث تشير إحصاءات لجنة المساعدات التنموية Development Assistance Committee(DAC) إلى تراجع نسبة المساعدات الإنمائية إلى الناتج القومي الإجمالي من نحو 0.31 في عام 2006 إلى 0.26 في عام 2008(10).



مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Issue 44, Year 7th , Jan.

وهذا بالتأكيد سيلقي ظلالا قاتمة على جهود البلدان النامية فتنفيذ البرامج والخطط التنموية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها المحدد عام 2015، وخصوصاً هدف محاربة الجوع والقضاء على الفقر المدقع والارتقاء بصحة الأطفال والأمهات.

7- تراجع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة:

شكل انخفاض التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة أحد الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، حيث أشار تقرير صدر حديثاً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 21% عام 2008، لتبلغ 1.4 تريليون دولار، كما أظهرت البيانات الأولية للتقرير أن صافي التدفقات الاستثمارية المباشرة للدول الصناعية المتقدمة انخفض بنسبة 33% ليبلغ 840 مليار دولار عام 2008 وهي تحوز نسبة 58% من إجمالي التدفقات الاستثمارية، منها 562 مليار دولار للدول الأوروبية أي 39% من الإجمالي (انخفضت بنسبة 345) منها 114 مليار دولار لفرنسا و109 مليار دولار لبريطانيا، 220 مليار دولار للولايات المتحدة أي (15%) انخفضت بنسبة 5.5% فقط و17.4 مليار دولار لليابان (1.2%) من الإجمالي انخفضت بنسبة 22.6%.

ويمكن تفسير انخفاض التدفقات النقدية للدول الصناعية المتقدمة إلى تعمق وتطاول المشكلات التي تؤثر في المؤسسات المالية نتيجة لأزمة السيولة في أسواق المال والديون، كما انخفضت عائدات الدول المتقدمة من الشركات عبر الوطنية ، وانخفاض القروض المصرفية لديها مما حد من القدرة على تمويل الاستثمار، وكذلك هناك انخفاض أيضاً في عمليات الاستحواذ عبر الحدود مما خفض عمليات الدمج والشراء عبر الحدود في الدول المتقدمة بنسبة 33% عام 2008(11).

8- تراجع تحويلات العمالة المهاجرة والمغتربة :

يعد تراجع حجم التحويلات النقدية للعمالة المهاجرة والمغتربة نتيجة للأزمة المالية واحد من أخطر تداعيات الأزمة المالية على اقتصادات الدول النامية خصوصاً الفقيرة التي تعتمد وبشكل كبير عى تحويلات عمالتها العاملة في الدول الصناعية المتقدمة وفي دول الخليج العربية ،حيث تشير تقديرات البنك الدولي أنه من المتوقع أن تهبط تحويلات النقدية إلى الدول النامية والبالغة عام 2008 حوالي 305 مليار دولار بنسبة تتراوح ما بين 5 % إلى 8% خلال العام 2009.(12)

وغني عن البيان فإن لهذا الانخفاض في حجم التحويلات النقدية للعمالة تاثيرأت سلبية على الدول النامية ، خصوصاً وأن الكثير من العمال العائدين إلى بلادهم بسبب الأزمة سوف ينظمون إلى جيوش العاطلين عن العمل مما سيفاقم من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، حيث تشير



مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Issue 44, Year 7th , Jan.

تقديرات البنك الدولي إلى أن زهاء 53 مليون شخص أخر سيسقطون في براثن الفقر خلال عام 2009 عن مستوى يقل عن 1.25 دولار في اليوم للفرد بسبب الأزمة المالية العالمية(13).

وهذا كل بالتأكيد سيعطل جهود الدول النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها المحدد عام 2015 خصوصاً تخفيض الجوع بمقدار الثلثين ومحاربة الجوع والارتقاء بالأوضاع التعليمية والصحية والبيئية لسكان الدول النامية خصوصاً الأقل نمواً.

ثالثاً- انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصادات العربية

تواجه الاقتصادات العربية نتيجة للأزمة المالية العالمية الراهنة والتي خلقت تحولات عميقة وسريعة على المستويين الإقليمي والدولي تحديات كبيرة ، حيث خلفت الأزمة المالية خسائر إجمالية للدول العربية قدرت بنحو (2500) مليار دولار.

أما فيما يرتبط بحجم ودرجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية، فإنه يختلف من دولة عربية لأخرى ويعتمد بالدرجة الأساس على درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة، فكلما ارتفع معدل الانفتاح الاقتصادي كلما زادت درجة تأثيرات وتداعيات الأزمة على الاقتصاد والعكس صحيحاً. ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث تأثيرات الأزمة وتداعياتها إلى مجموعتين هما:

1- مجموعة الدول النفطية:

يمكن القول بأن هناك جملة من العوامل قادت إلى تأثير الأزمة في الدول العربية النفطية تمثلت في انخفاض أسعار النفط وتضرر قطاعات التصدير وتذبذب أسعار صرف العملات، وعبء الديون غير المصرفية الذي تعاني منها شركات وحكومات، وتصحيح الأسعار في القطاع العقاري، علاوة على انخفاض حجم المعاملات والتداول في أسواق الأوراق المالية الخليجية وتدني تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الخليجية.

أما فيما يخص الاستثمارات العربية خصوصاً الخليجية فمن المتوقع أن تصل خسائر الأصول في صناديق الثروة السيادية الخليجية بنحو 450 مليار دولار بسبب التراجع في قيمة الحقائب الاستثمارية لتلك الصناديق، مما سيؤثر على أدائها خلال عام 2009 (14).

وجدير بالذكر فإن الخسائر التي نجمت عن هذه الاستثمارات من جراء الأزمة، تتطلب من الدول الخليجية مراجعة سياسات واستراتيجيات استثماراتها في الخارج على مستوى نوع الأصول المستثمر فيها، وكذلك القطاعات، والتوزيع الجغرافي لاستثمارات هذه الصناديق التي يبلغ الحجم الكلي لها نحو 1500مليار دولار، تشكل 45% من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم.ويصنف صندوق أبو ظبي للاستثمار كأكبر الصناديق العالمية على الإطلاق برصيد إجمالي يبلغ حوالي 875 مليار دولار وفقاً لتقديرات المؤسسات العالمية، فيما يمتلك صندوق الهيئة العامة للاستثمار الكويتي ثاني أكبر الصناديق الخليجية والرابع عالمياً حوالي 250 مليار دولار (15).



مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 - Issue 44, Year 7th , Jan.

كذلك كان للأزمة المالية العالمية تداعيات على قطاع الصناعات البتركيماويات الخليجية بحدوث تراجع في الربحية والعوائد المالية،حيث أنخفضت اسعار المواد الكيماوية إلى نحو 60%، وعلى أثر هذه الأزمة انخفضت أسهم شركة قطر للصناعات البتروكيماوية 36%، ونحو 60% لأسهم شركة سابك السعودية في نهاية عام 2008 ، وشهدت ارباح أكبر شركتين لإنتاج البتروكيماويات وهما الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)وشركة قطر للصناعات انخفاضاً شديداً بنسبة 95%و93% على التوالي (16).

ومن المتوقع أن يكون تأثير هذه الأزمة واضحاً بصورة أكبر خلال عام 2009، إذ تشير توقعات أغلب المؤسسات المالية والاقتصادية إلى أن الدول النفطية الخليجية قد تشهد تباطؤاً في معدلات النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بنحو 5.1% خلال العام الحالي مقارنة بنحو 7% في عام 2008، ويمكن تفسير هذا التباطؤ إلى خروج أموال كبيرة في ضوء انهيارات أسواق الأسهم وتردي أوضاع قطاع العقارات، علاوة على تباطؤ النمو في الطلب على النفط، وانعكاساته على الإيرادات المالية لدول الخليج العربية، حيث من المتوقع أن تنخفض صادراتها من النفط والغاز بنسبة 60% بسبب تدهور الظروف الاقتصادية العالمية.(17)

2- الدول العربية غير النفطية:

تأثرت الاقتصاديات العربية غير النفطية بتداعيات الأزمة المالية العالمية من جوانب متعددة، أهمها حصول انكماش في النشاط السياحي خصوصاً في دول المغرب العربي التي تعتمد على قطاع السياحة بصفة رئيسة في ناتجها المحلي الإجمالي، فضلاً عن انخفاض حجم التحويلات المالية للعمالة التي تعمل في أوروبا والولايات المتحدة، وأيضاً في الدول الخليجية بسبب تسريح أعداد كبيرة من العمال العرب نتيجة لإفلاس أو توقف العديد من الشركات والمؤسسات التي كانوا يعملون بها، بالإضافة إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل نتيجة لعودة أعداد كبيرة من العمالة العربية إلى بلدانها بسبب فقدانها لفرص العمل في الدول التي كانت تعمل بها قبل اشتداد الأزمة المالية العالمية، علاوة على تأثير الأزمة الاقتصادية على قطاع الصناعات التحويلية التي تشهد وضعاً سيئاً بسبب انخفاض الطلب على منتجاتها، الأمر الذي عرضها إلى خسائر كبيرة، حيث تم إقفال العديد من مصانع النسيج في سوريا ومصر، وكذلك بعض المصانع والورش الصغيرة الأمر الذي فاقم من ظاهرة البطالة في بعض الدول العربية.

أما فيما يرتبط بتأثيرات الأزمة المالية بعيدة المدى على الاقتصاديات العربية فيمكن أن تؤثر على سياسات الإصلاح وبخاصة تحرير القطاع المالي، حيث من المتوقع أن يكون هناك على أثر هذه الأزمة مراجعة ويمكن إعادة نظر حول مدى ودرجة التحرير الذي يمكن أن تكون مقبولة للأنشطة المالية دون تعرض الدول المعنية على مخاطر مماثلة لما حصل هذه الأزمة.

كذلك فمن المتوقع في الأجل الطويل أن يعاد النظر في موضوع الاستثمارات سواء الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية أو الاستثمارات العربية في الخارج. على صعيد الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، فعلى ضوء الحركة السريعة لهذه الاستثمارات خلال الأزمة خاصة بالنسبة للاستثمارات التي تدعى الأموال الساخنة فإن تجربة الدول العربية شأنها شان تجارب الدول النامية عموماً فإنها لم تكن إيجابية تماماً، حيث أحدثت هذه الأموال في خروجها المفاجئ إرباكاً لأسواق المنطقة قد تتطلب على أثرها التفكير في التعامل معها بشكل مغاير من شأنه الحد من تأثير حركة هذه الاستثمارات على الاقتصاد العربي.

وخلاصة القول فإن من المتوقع في عام 2009 أن تنخفض معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية بسبب تراجع الطلب على النفط وتدني النشاط السياحي، وسوف تقل فرص التشغيل وتزايد معدلات البطالة بسبب عودة أعداد كبيرة من العمالة العربية وتدني الاستثمارات، إيقاف العديد من المشاريع التنموية خصوصا في مجال البنية التحتية.

رابعاً- سبل مواجهة الأزمة المالية العالمية:

بالرغم من أن الأزمة المالية العالمية كانت ناتجة عن إنهيار القطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى ، غير أنها سوف تلقي بظلالها وآثارها السلبية على العديد من اقتصادات دول العالم خاصة الاقتصادات الناشئة واقتصادات الدول النامية ومنها الاقتصادات العربية ، وسوف تكون هذا الآثار على المدى البعيد عميقة وفادحة ، خصوصاً فيما يرتبط بخطط التنمية في البلاد العربية، لذا لابد من تبني الإجراءات التالية على الأمدين القصير والطويل للتقليل من تلك الآثار:

- تفعيل السوق العربية المشتركة والبدء في إجراءات الاتحاد النقدي العربي لضمان إقامة تكتل اقتصادي عربي قوي قادر على مجابهة التحديات والأزمات الاقتصادية العالمية.
- التزام المصارف المركزية والبنوك التجارية العربية بمزيد من الشفافية والوضوح والإفصاح عن حقيقة الوضع المالي وحجم السيولة اللازمة لتمويل الأنشطة والمشاريع الاستثمارية.
- تخفيض معدل الفائدة على القروض أسوة بما هو حاصل في مجال الودائع وزيادة حجم القروض الاستثمارية والاستهلاكيةلتحريك عجلة النشاط الاقتصادي والتجاري.
- ضرورة توسيع وتطبيق مبدأ الحكومة الإدارية في المؤسسات التمويلية والشركات الاستثمارية ، وتسهيل إجراءات تمويل المشاريع والإفصاح عن تفاصيل هذه التسهيلات والضمانات التي تقدمها البنوك للسوق الأئتماني، تفادياً لتعطيل المشاريع.

- الموازنة بين سياسات الإجراءات المتحفظة التي تعتمدها البنوك لتمويل المشاريع وبين متطلبات القطاع الخاص واستمرار أنشطته وعملياته ،ووضع الخطط والبرامج العربية المشتركة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية بدلاً من اعتماد الحلول الفردية لكل دولة عربية.
- العمل على تعزيز الجهات المشرفة على القطاع المالي والمصرفي مع تطوير التشريعات الرقابية بما يتلائم ومستجدات الظروف والمتغيرات.
- ضرورة تطوير إدارة المخاطر في المصارف ورفع مستوى وكفاءة العاملين فيها لتحسين جودة عمل النظام المالي والمصرفي ووضع خطط إنقاذ على مستوى الاقتصاد الكلي للدول العربية ، وبيان السياسات الحكومية وفقاً لأولويات الأهداف والبرامج التنموية التي تسعى إلى تحقيقها، بما يسهم في بث المزيد من الطمأنينة لدى المستثمرين في ظل الأزمة المالية الحالية.
- قيام الشركات والمؤسسات ومجتمع أصحاب الأعمال بإعادة تقييم مشاريعهم وخططهم التطويرية وترتيب أولويات العمل والتنفيذ ، وأن تعمل الحكومات العربية على زيادة حجم الإنفاق الاستثماري مع دعم مشاريع تطوير البنية التحتية.
- أهمية تشجيع عملية الاندماج بين شركات القطاعات الاقتصادية المختلفة والمتماثلة لتقوية مركزها المالي وتحسين مستوى الأداء ورفع قدرتها على البقاء والمنافسة.
- مراجعة قواعد الرقابة على الأسواق المالية المحلية ومنها تشديد الرقابة على البنوك وعلى مشاركتها في الأسواق والدعوة إلى إعادة النظر في أسلوب حماية سرية حسابات البنوك وفي غيرها بما يتفق مع قواعد الشفافية مع تعزيز دور المؤسسات الرقابيالعمل على توحيد أسواق المال العربية وإزالة العوائق والقيود التي تقف أمام ذلك والسماح لكافة المستثمرين العرب بالتعامل بجميع أسواق الدول العربية.

الخاتمة :

بالرغم من أن تجليات هذه الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية لازالت في بدياتها، غير إننا بدءنا نلمس هذه التجليات بعودة الكثير من العمالة العربية ولاسيما المصرية والاردنية من دول الخليج العربية ، وكذلك عودة العمالة المغاربية من الدول الاوربية نتيجة للركود الاقتصادي الذي أجتاح هذه الدول والذي ساهم في تسريح إعداد كبيرة من العمالة العربية خصوصاً المغربية ، مما كان له أثر سلبي على اقتصادات الدول المرسلة للعمالة ، حيث كانت تجنى فوائد كبيرة من التحويلات المالية لتلك العمالة والتي تنعكس إيجابا على موازين مدفوعات العديد من الدول العربية خصوصاً مصر والاردن والمغرب ولبنان والتي لديها عمالة كبيرة تعمل في منطقة الخليج وفي أوروبا وأمريكا.

ومن التجليات السلبية الأخرى هو تدني النشاط السياحي في بعض البلدان العربية كتونس والمغرب ومصر الأمر ساهم في تفاقم ازمة البطالة في هذه البلدان نتيجة لتسريع أعداد كبيرة من


مجلة علوم إنسانية
JOURNAL OF HUMAN SCIENCES
مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية

العاملين في المنشات والمنتجعات السياحية والانشطة المرتبطة بها. كما ساهمت الأزمة في خروج الاستثمارات الأجنبية من العديد من الدول العربية خصوصاً الخليجية ، حيث قدرت الاستثمارات الاجنبية التي خرجت من إمارة دبي لوحدها بأكثر من عشرة مليار دولار.

وكذلك ساهت الازمة المالية في تعطيل العديد من المشاريع في قطاع البناء والتشييد ، حيث أنه على سبيل المثال فإن 60% من مشروعات البناء قد تأجلت في منطقة الخليج العربي وحدها وما استتبع ذلك من تعطل سلسلة مالية وتجارية طويلة ومتداخلة.

وفي الختام نقول بأن التقليل من تداعيات الأزمة المالية على الاقتصادات النامية ومنها العربية يتطلب الدعوة إلى إجراء إصلاح جذري في آليات واسلوب تعامل المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية مع قضايا التنمية والإصلاح في الدول النامية ومنها العربية،وتفعيل دور هذه المؤسسات على الدول المتقدمة أسوة بالدول النامية والناشئة ،علاوة على بناء قطاع مالي أقوى وأكثر اتساقاً لخدمة الاقتصاد الحقيقي وتعزيز استدامة المشاريع والعمل اللائق وتحسين حماية المدخرات ، وتعزيز الكفاءة وحسن تنظيم الأسواق التجارية،وتوجيه السياسات الوطنية والدولية في مواجهة احتمال زيادة البطالة والفقر وعدم المساواة في فرص العمل.

المصادر

1- جاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربية : وقفة مراجعة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2008، ص 2-3

2- لاحم الناصر، النظام المالي العالمي يبحث عن البديل، جريدة الشرق الأوسط، العدد(10920)، 21 أكتوبر، 2008.

3- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: الركود الاقتصادي العالمي يفرض تحديات على السياسات، واشنطن، 28 يناير، 2009، ص 1-3

4- رفلة خرياطي، 3.6 مليون أمريكي دخلوا سوق البطالة في سنة، جريدة الحياة بتاريخ، 8 فبراير 2009.

5-International labor Office, Global World Employment Trends 2009, Geneva, Jan, 2009

6- إيكارت ورتز، غيوم الأزمة المالية الأمريكية تلبد سماء الخليج، مجلة أراء حول الخليج، العدد(106)، نوفمبر، 2008، ص 107

7- خطة إنعاش الاقتصاد العالمي، جريدة الشرق الأوسط، العدد(11026)، بتاريخ4 فبراير، 2009.

8- هيذر لاندي، خسائر أسواق المال الأمريكية بلغت 7 تريليونات دولار، جريدة الشرق الأوسط، العدد(11004)، 13 يناير، 2009.

9- علي حسين باكير، ماذا تعني أسعار النفط المنخفضة لدول مجلس التعاون الخليجي،مجلة أراء حول الخليج، العدد(53)، فبراير، 2009، ص 83

10- سام وور تينفتون، مداخلة مقدمة في المائدة المستديرة: تعزيز التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي من أجل التنمية، المؤتمر العالمي لتمويل التنمية، الدوحة، 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر، 2008.

11-UNCTAD, Assessing the impact of the Financial and Economic Crisis on Global FDI Flows, January, 2009, P.5-6



12- Dilip Rath and Sanket Mohapatra, Revised Outlook for Remittance Flows 2009-2011, March, 2009, P.1

13- دلال أبو غزالة، دول الخليج تواجه تراجع إيرادات النفط وازدياد الضغوط على القطاع المصرفي، جريدة الحياة بتاريخ 6 يناير ،2009

14- روبرت ب. زوليك، الأزمة المالية تلحق الضرر ببلدان العالم النامية ،31 مارس 2009(www.worldbank.org)

15- جاسم حسين ، تداعيات الأزمة المالية على الاقتصادات الخليجية،مجلة أراء حول الخليج، العدد(57)، يونيو ، 2009، ص 32

16- عبد الحفيظ محبوب، مستقبل الصناعات البتروكيماوية الخليجية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة اراء حول الخليج، العدد (57)، يونيو،2009،ص 39.

17- فهد إبراهيم الشثري، الصناديق السيادية... ضيف غير مرحب به، مجلة أراء حول الخليج، العدد(44)، مايو ، 2008، ص 109